

القاعدة الثالثة

في التوحيد

وفيها الرد على الشنوية وتستدعي^٥ هذه المسئلة سبق ذكر
الوحدانية ومعنى الواحد

- ١١٧ قال اصحابنا الواحد^٦ هو الشيء الذي لا يصح انقسامه اذ لا تقبل
ذاته القسمة بوجه ولا تقبل الشركة بوجه فالباري تعالى واحد في
ذاته لا قسم له^٧ وواحد في صفاته لا شبه له وواحد في افعاله لا
شريك له وقد اقمنا الدلالة على انفراده^٨ بافعاله فلنقم الدلالة على
انفراده^٩ بذاته وصفاته

وفات الفلاسفة واجب الوجود بذاته لا يجوز ان يكون اجزاء^{١٠}
كمية ولا اجزاء حد قولاً ولا اجزاء ذات فعلاً ووجوداً وواجب
الوجود لن يتصور الا واحداً من كل وجه^{١١} فلا يتصور^{١٢} ولا يتحقق

٥ (ف ز غن ؟ — ٦...٦) ف — ٧ (ب ف اي

١١٧ — ١ (ب ز في ذاته — ٢...٢) ب — ٣...٣) ف —

موجودان كل واحد منهما واجب بذاته وعن هذا نفوا الصفات
وان اطلقوها عليه فبمعنى آخر كما سند كره

روافقهم المعترنة على ذلك غير انهم مختلفون في التفصيل
وسنفرد لاثبات الصفات مسألة ونذكر المذهبين فيها وهذه المسئلة
• مقصورة على استحالة وجود الالهين^١ يثبت لكل واحد منهما من
خصائص الالهية ما يثبت للثاني ولست اعرف صاحب مقالة صار الى
هذا المذهب لان الثنوية وان صارت الى اثبات قديمين لم تثبت
لاحدهما ما ثبت للثاني من كل وجه والفلاسفة وان قضوا بكون
العقل والنفس اذليين وقضوا بكون الحركات سرمدية لم يثبتوا ١١٨
١٠ للمعلول خصائص العلة كيف واحدهما علة والثاني معلول
والصابية وان اثبتوا كون الروحانيين والهيكل اذلية سرمدية
مدبرة لهذا العالم وسموها ارباباً واهمة فلم يثبتوا فيها خصائص رب
الارباب ودلالة التمانع في القرآن مسرودة على من يثبت خالقاً من
دون الله سبحانه وتعالى قال الله تعالى 'إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ'
١١ وعن هذا صار ابو الحسن رحمه الله الى ان اخص وصف الاله هو
القدرة على الاختراع فلا يشاركه فيه غيره ومن اثبت فيه شركة
فقد اثبت الهين

فربلنا على استعانة وجود الرب اننا فرضنا الكلام في جسم وقدرنا
من احدهما ارادة تحريكه ومن الثاني ارادة تسكينه في وقت

(٢) ف الهين — (٥) ب ف ز مثل

١١٨ — (١) ف ا الاسباب وتصحيح في الحاشي — (٢...٢) ا - سورة ٢٣, ٩٣

— (٣) ف ز الاشعري — (٤) ف ز اذا — (٥...٥) ب ف حالة واحدة

واحد لم يخل الحال من احد^١ ثلاثة امور^٢ اما ان تنفذ ارادتهما فيؤدي الى اجتماع الحركة والسكون في محل واحد في حالة واحدة وذلك بين الاستحالة واما ان لا تنفذ ارادتهما فيؤدي الى عجز وقصور في الهية كل واحد منهما وخلو المحل عن الضدين وذلك ايضاً بين الاستحالة واما ان تنفرد ارادة احدهما دون الثاني^٣ فيصير الثاني^٤ مغلوباً على ارادته ممنوعاً من فعله مضطراً في امساكه وذلك ينافي الالهية قال الله تعالى^٥ وَلَمَّا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَكَذَلِكَ لَوْ فَرَضْنَا فِي تَوَارِدِ الْإِرَادَةِ وَالْإِقْتِدَارِ عَلَى فِعْلٍ وَاحِدٍ فَمَا إِنْ يَشْتَرِكَا فِي نَفْسِ الْإِبْجَادِ وَهُوَ قَضِيَّةٌ وَاحِدَةٌ لَا يَقْبَلُ الْإِشْتِرَاكُ وَاما ان ينفرد احدهما بالابجاد فيكون المنفرد هو الاله والثاني يكون مغلوباً مقهوراً^٦ وكذلك لو فرضنا في فعلين متباينين حتى يذهب كل^٧ إله بما خلق فيكون استغناء كل واحد منهما عن الثاني افتقاراً اليه لان نفس الاستغناء استعلاء وفي الاستعلاء الزام قهر وغلبة على الثاني وانزاد هذا بياناً وشرحاً فان التمانع في الفعل ان اوجب استحالة الالهين والتمانع في الاستغناء بالذات ادل على استحالة الالهين^٨ فنقول لو قدرنا الالهين استغنى كل واحد منهما عن صاحبه من كل وجه خرج المستغنى عنه عن كمال الاستغناء فان المستغنى على الاطلاق من يستغنى به ولا يستغنى عنه فيكون كل واحد منهما مستغنى عنه فيكون مفتقراً قاصراً عن درجة الاستغناء المطلق فلن^٩

(٦...٦) ب ف امور ثلاثة

١١٩ - (١...١) ف - (٢ - سورة ٢٣، ٩٣ - ٣) الى - (٤ - ب ف

والقدرة - (٥ - ف ز واحد

١٢٠ - (١ - ب فلم -

يتصور اذًا الالهان مستغنيان على الاطلاق 'وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمْ
الْفُقَرَاءُ' اشارة الى هذا المعنى^٢

وقول لو قدرنا الالهين فاما ان يكونا مختلفين في الصفات
الذاتية او متماثلين والمختلفان يستحيل ان يكونا الهين لان الصفة
الذاتية التي بها تقدر الاله عن غيره اذا كانا مختلفين فيها كان الذي
اتصف بها هو الاله والمخالف ليس باله واما ان يكونا متماثلين في
الصفات الذاتية من كل وجه فالمتماثلان ليس يتميز احدهما عن الثاني^٣
بالحقيقة والخاصية فان حقيقتهما واحد بل بلوازم زائدة على الحقيقة
مثل المحل والمكان والزمان وكل ذلك ينافي الالهية اليس لما كان
١٠ السوادان متماثلين لم يتميز احدهما^٤ بحقيقته السوداء بل باختلاف
المحل او باختلاف الزمان وكذلك الجوهران فدل ذلك على ان التماثل
في الالهية لن يتصور بوجه^٥ ليس كمثل^٦ شيء اشارة الى هذا المعنى

وقول من المعلوم ان الطريق الى اثبات الصانع هو الدليل
بالافعال اذ الحس لا يشهد عليه والافعال التي شاهدها دلت عليه ١٢١
١٠ من جهة جوازها^٧ وامكانها في ذاتها والجواز قضية واحدة تدل على
الصانع من حيث انها ترددت بين الوجود والعدم فلما ترجح جانب
الوجود اضطررنا الى اثبات مرجح وليس في نفس الجواز وترجحه ما
يدل على مرجحين كل واحد منهما مستقل بالترجيح فانه لو لم
يستقل بالترجيح لم يكن الاله^٨ وانما ترجح جانب الوجود لانه اراد

(٢) سورة ٤٧، ٤٠ - (٣) ف : - (٤) ب الآخر - (٥) ... (٦) ف : ب واحدة -

(٦) ب ف عن الثاني - (٧) سورة ٤٢، ٩٠

١٢١ - (١) ب ف جواز وجودها - (٢) ب ف مستقل

التخصيص بالوجود وكما اراد علم انه هو المرجح فلو قدرنا مرجحاً آخر وشاركه في الترجيح بطل الاستقلال ولم يكن علمه وادارته وقدرته ايضاً بان يكون هو المرجح وان لم يشاركه في الترجيح وكان متعطلاً لم يكن علمه وادارته وقدرته ايضاً بان يكون هو المرجح بل يكون علمه متعلقاً بترجيح غيره وادارته كذلك واذا تعلق علمه بان يكون غيره هو المرجح كان محالاً ان يكون هو المرجح فان خلاف المعلوم محال الوقوع وكذلك ارادته تكون تمناً وتشهياً من غيره حتى تخصص لا قصداً وترجيحاً وتخصيصاً من ذاته فقد ١٢٢ تطرق النقص الى كل صفة من صفاته بل كان مفتقراً في جميع ذلك الى غيره والفقر يناهز الالهية وهذه الطريقة تعضد بيان طريقة ١٠ الاستغناء وهي احسن ما ذكر في هذه المسئلة

سؤال على دليل التمانع في فعلين مختلفين

فانه قبل الاختلاف الذي قدرتموه في ارادة التحريك من احدها وارادة التسكين من الاخر غير متصور فان الارادة تتبع العلم والعلم يتبع المعلوم فاذا كان المعلوم هو الحركة فمن ضرورته ان يكون ١٠ المراد هو الحركة وتقدير الاختلاف في العلم غير متصور فتقدير الاختلاف في الارادة ايضاً غير متصور ومبنى دلالة التمانع على تحقيق الاختلاف او تقديره وذلك غير جائز فبطل التمسك بها قال الاصحاب الحركة والسكون من جملة الجائزات جبلة اذ ليس في وجود كل واحد منهما استحالة واذا كانت القدرة صالحة ٢٠

(٣) انسيا

وتقدير الاختلاف في الارادة متصور عقلاً فنحن نجعل المقدر
كالمحقق وان ما يلزم من التحقيق يلزم من التقدير كتقدير قيام لون
او عرض اخر بذاته تعالى نازل منزلة التحقيق في الاستحالة والعلم
ليس يخرج الجائز عن قضية الجواز فان خلاف المعلوم جائز الوجود ١٢٣
• جنساً واقول اذا علم احدهما تحريكه بارادته وقدرته افيعلم الثاني
تحريكه بارادة نفسه وقدرته ام يعلم تحريكه بارادة غيره وقدرته
فان علم ذلك موجوداً بارادته وقدرته فيكون العلم الثاني جهلاً لا
علماً وان علمه موجوداً بارادة غيره وقدرته فيكون الغير الالهاً عالماً
مريداً قادراً ويكون الثاني متعطلا ولم يوجد له الا علم متعلق بفعل
١٠ غيره فقط واما ارادته لفعل غيره وقدرته على 'فعل غيره' فتقديرهما
مستحيل الوجود او ناقص الوجود فان اخص وصف الارادة ما
يتأتى به التخصيص واخص وصف القدرة ما يتأتى بها الابداع والابداع
وهما اذا تعلقا بفعل الغير خرجا عن اخص حقيقتهما في تعطيلهما عن
الفعل بعد جواز الفعل ابطال حقيقتهما ولهذا قلنا ان معنى فاعلية
١٠ الباري سبحانه وتعالى انه لما علم وجود شيء في وقت مخصوص او
تقدير وقت اراده على مقتضى علمه واوجده بقدرته على مقتضى
ارادته من غير ان تتغير ذاته او صفة من صفاته وعلمه وارادته وقدرته
فيشبهه ان يقال لزم كونه ضرورة ولكننا لا نطلق هذا اللفظ ملاحظة ١٢٤
منا جانب الارادة والقدرة حتى لا يلزمنا الايجاب بالذات وذلك ينافي
٢٠ الكمال فنحن انما عرفنا الجواز في الجائزات بقضية عقلية ضرورية

(٢) ف نازلا

وعرفنا استناد وجود الموجودات الى عالم قادر مريد لضرورة
 الاحتياج في الجايزات فان قدرناهما على كمال الاقتدار والاستبداد
 بالفعل والابداع والتساوي في صفات الذات وصفات الفعل حتى
 يكون كل واحد منهما هو الموجد بقدرته وارادته وعلمه وقع التباين
 في الفعل وان قدرناهما على تسليم احدهما للثاني في جميع ما اشتغل^{١٠}
 به كان المسلم عبداً والمسلم اليه الالهاً حقاً وان كان كل واحد منهما
 مستقلاً في بعض مسلماً في بعض كان كل واحد منهما محتاجاً من
 وجه وغنياً من وجه قاصراً من حيث الفعل كاملاً من حيث القوة^{١١}
 فلا يكون^{١٢} الالهين بل محتاجين الى كامل من كل وجه فاذا لا
 يتصور في العقل تقدير موجودين^{١٣} على كمال^{١٤} الاستقلال ولا في^{١٥}
 ١٢٥ التجويز العقلي تقدير قادرين على التساوي في كمال الاقتدار ولا
 مريدن ولا عالمين على التماثل في كمال الارادة والعلم بل ولا ذاتين
 متساويين من جميع الوجوه من غير ان يختص احدهما عن الثانية اما
 باشارة الى هذا او ذلك او محل مميز^{١٦} او مكان محيز وزمان مقدم
 وموخر او بفعل خاص او اثر يدل على تغاير المصدر^{١٧} وتباين المظهر^{١٨}
 ولهذا قلنا ان الواحد مدلول^{١٩} الفعل ولو قدرنا ثانياً وثالثاً لتكافوا من
 حيث العدد

ولقد استهزأ بهذه الطريقة من لم يدرك غورها^{٢٠} وامكن تقريرها

من وجهين

١٢٤ - (١) ب ف استل (٢) ا حاشية رقاً (٣) ف القدرة - (٤) ب
 يكونا (٥) ف - (٦) ف موجدن (٧) ب - (٨) ب ز كمال
 ١٢٥ - (١) ب حجر (٢) ب المصير (٣) ا مداول - (٤) ب فوزها

أمرهما أن الفعل قد دلّ على وجود صانع للعالم^٥ مرید قادر فان
 قدر ثانٍ^٦ فلا يخلو أما أن يكون له دليل خاص على وجوده أو يجوز
 عقلاً بان يقال كما لا دليل على وجوده لا دليل على انتفايه^٧ فان^٨ له
 دليلاً بان يخلق عالماً آخر غير العالم المعين فيؤدي الى قصور في
 • الإلهين جميعاً كما بينا وان جوز ذلك فيجب أن يكون عالماً بان
 يخلق مریداً لان يخلق قادراً على أن يخلق^٩ وإذا لم يخلق دل على^{١٠}
 أنه لم يرد^{١١} وإذا لم يرد^{١٢} علم أن لا يخلق والاله يجب علمه بان يخلق ١٢٦
 ويرید بان يخلق حتى يكون مثلاً للاول فانما ليس بمثل له ليس بالاله
 والوجه الثاني في تقرير النظم^{١٣} أن الامر لا يخلو أما أن يقف في
 ١٠ عدد معلوم فيستدعي الاقتصار على عدد محصور مقتضياً حاصراً^{١٤}
 فان الكمية من حيث العدد كالكمية من حيث المساحة اليس لو
 كان واحداً اذا حجم وعظم مشكلاً اقتضى مشكلاً لذلك^{١٥} اذا كان
 ذا مقدار وعدد اقتضى مقدراً^{١٦} وان لم يقف في عدد معلوم اقتضى
 اعداداً غير متناهية محصورة في الوجود غير مترتبة^{١٧} وذلك محال
 ١٥ وبالجملة ما لا دليل عليه عقلاً فتجوز وجوده تقدير عقلي والمجوز
 عقلاً المقدّر ذهنياً ليس بالاله

فهو تنفل عن هذه الدقة وافرق في المعقولات بين تقدير المحال
 لفظاً أو فرضاً وبين تجويزه عقلاً أو عقداً واعلم أن التقدير المذكور

٥ ب ز عالم — ٦ ف ثانياً — ٧ ب انصابه — ٨ ف ز كان — ٩ ف
 ب ز هذا — ١٠ ب ز فيجب أن يخلق — ١١ ب ف — ١٢ ١٢... ١٢ ف —
 ١٢٦ — ١ ب ف فان ما — ٢ ب تكافؤ — ٣ ف حاضراً — ٤ ب
 ف كذلك — ٥ ب مقدارا — ٦ ف — ٧ ب ف مرتبة — ٨ ب —

في الكتاب فرض محال لفظاً ليس بطلانه عقلاً

سؤال على وجه دلالة الفعل

فانه قبل صادفنا في الموجودات خيراً او شراً او نظماً وفساداً

١٢٧ ووجه دلالة الخير يخالف وجه دلالة الشر بل وجود الخير يدل على
 مريد الخير ووجود الشر يدل على مريد الشر ومريد الخير على الاطلاق
 لا يكون مريداً للشر على الاطلاق كما ان مريد الخير في فعل مخصوص
 لا يكون مريد الشر في ذلك الفعل بعينه باختلاف وجه دلالة الفعل
 بالتضاد دل على اختلاف الفاعلين بالتضاد وكما انكم استدلتكم بانه لو
 كان معه الاله 'لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ' فنحن نستدل بفساد
 فيهما خيراً وشراً على الالهين اثنين

١٠

والجواب على قاعدة المتكلمين

قال المفقوه منهم وجه دلالة الفعل على الفاعل هو الجواز
 والامكان وترجح جانب الوجود على العدم وذلك لم يختلف خيراً
 كان او شراً فالوجود من حيث هو وجود خير كله او يقال لا خير
 فيه ولا شر والفعل من حيث وجوده ينسب الى الفاعل لا من حيث
 هو خير او شر والفاعل يريد الوجود من حيث هو وجود لا من
 حيث هو خير او شر بل الخير والشر اما امران اضافيان بان يكون
 شيء خيراً بالاضافة الى شيء شراً بالاضافة الى شيء واما امران شرعيان
 فيرجع الحسن والقبح والخير والشر فيه الى قول الشارع افعل لا تفعل

(٩) ب ف نظاما

١٢٧ — (١...١) — (٢) ف الهمزة سورة ٢٣, ٧٣ — (٣) ب فاعل —

(٤) ب شر

وهذا هو جوابنا عن قول المعتزلة حيث قالوا في ارادة الكائنات ١٢٨
انه لو كان مريداً للشر لكان شراً فان الشر لم ينسب اليه الا من
جهة وجوده والوجود من حيث هو وجود لا شر فيه وهو مريد
لموجود بمعنى انه على صفة يتأتى منه التخصيص بالوجود دون العدم
• وببعض الجائزات دون البعض فلم يكن مريداً للشر في الحقيقة
وقول للتوبة انا كما صادفنا في الموجودات خيراً وشرّاً متميزين
فقد صادفنا في الموجودات خيراً وشرّاً مختلطين فان عالم الخير المحض
هو عالم الملائكة وعالم الشر المحض هو عالم الشياطين وعالم الاختلاط
والامتزاج هو عالم البشر فهلا اثبتتم ثالثاً ينسب اليه الامتزاج فان
١٠ الممتزج من حيث هو ممتزج على طبيعة غير ما كان المنفرد عليها فهلا
كانت الطبيعة المذكورة دالة على ثالث لكن قلتم الخير والشر لم
يختلفا بالامتزاج بل دلالتهما واحد كذلك نقول لم يختلفا في الوجود
فان دلالة الوجود واحدة

وفد ملك الفلاسفة الارسطويه طريقة اخرى في الوجدانية فاجابوا ١٢٩
١٠ عن هذا السؤال على طريقتهن

فاما طريقتهن فقولوا قد شهد العقل الصريح بان الوجود ينقسم
الى ما يكون واجباً في ذاته والى ما يكون ممكناً في ذاته وكل
ممکن فانما يترجح جانب الوجود منه على جانب العدم بمرجح
فاما ان تذهب الممكنات الى غير نهاية او تقف على واجب بذاته

١٢٨ - (١) ف شريراً - (٢) ب للوجود - (٣) ف العدم - (٤) ف
ينسب - (٥) ا يختلف
١٢٩ - (١) ب -

غير ممكن لكنها لو ذهبت الى غير النهاية لما وجدت اذ كان يتوقف وجود كل ممكن على سبق وجود مرجحه وذلك محال فلا بد ان يقف على واجب بذاته ثم الواجب بذاته لا يجوز ان يكون لذاته مبادى^١ يجتمع منها واجب الوجود لا اجزاء كمية ولا^٢ كالمادة والصورة والجنس^٣ والفصل^٤ فان^٥ المبادي يجب ان تكون سابقة على ذات^٦ واجب الوجود ويكون واجبا بها لا بذاته وقد فرضنا الواجب بذاته فهذا خلف ولو قدرنا اثنين^٧ واجبي^٨ الوجود اشتركا في كون كل واحد منهما واجب الوجود فلا بد ان ينفصل احدهما عن الثاني بفصل^٩ ١٣٠ يخصه فيكون وجوب الوجود مشتركا فيه وهو ذاتي لهما فيكون جنسا وما يخص احدهما دون الثاني^{١٠} فصلا ويكون ذاته متركبا^{١١} منها ويجب^{١٢} ان تكون^{١٣} الاجزاء متقدمة بالذات على ذاته فيكون متأخرا عنها بالذات فيكون واجبا بها لا بنفسه وذاته فهو خلف فاذا نوع واجب الوجود سواء اطلق اطلاقا او خصص تخصيصا لا يجوز ان يكون^{١٤} الا واحدا فوجوده وجوبه ووجوبه حقيقته وحقيقته وحدته ووحدته تخصصه^{١٥} وتعيينه^{١٦} من غير^{١٧} ان يتمايز وجوب عن وجود^{١٨} ووجود^{١٩} عن ماهية وحقيقة وعن هذا نفوا صفات الباري تعالى^{٢٠} زائدة على الذات كما سيأتي تفصيل ذلك^{٢١} في مسألة الصفات ان شاء الله

١٢ ا مباد - ٣ ب - ٤ ب ولا كالجنس - ٥ ف من هذه الكلمة (الكتابة من كاتب ثالث - ٦ ب اثبات ف اثنان - ٧ ف واجب او اجبا ١٣٠ - ٨ ب ف ز فيكون - ٩ ف - ١٠ ف - ١١ ف - ١٢ ف تخصيصه - ١٣ ف وتعيينه - ١٤ ف وجوده - ١٥ ف ز احدا - ١٦ ف الذات

ثم جرحوا دلالة الخير والشر بل وقوع الشر في الوجود على

مذهبهم

بأنه قالوا الشر لا معنى له الا عدم وجود او عدم كمال وجود
والعدم يدخل في القضاء بالعرض لا بالذات بل القصد الاول في
الابداع ان يكون وجود ثم القسمة العقلية ان يكون وجود هو
خير محض او يكون وجود لا يتحقق حصوله الا على ان يتبعه
شر اما وجود الشر المحض فهو مستحيل بل الوجود الذي اكثره ١٣١
شر كذلك فلا وجود وجود يتبعه شر قليل اكثر شراً من وجوده
فالشر داخل في الوجود بالقصد الثاني ولا دلالة له على مدلول اذ لا
١٠ حقيقة لوجوده كما بيناه

وقد سلكت المذنب طريق التمانع في استحالة الالهين كما سلكناه
ولم يستمر لهم ذلك حيث جوزوا اختلافاً في ارادة الباري سبحانه
وارادة العبد واختلافاً في الفعل فلا تمنع

وسلك الكعبى طريقاً اخر وقال لو قدرنا قاعين بانفسهما لا يتميز
١٥ احدهما عن الآخر بزمان او بمكان او حيز ولا يكون لاحدهما حقيقة
خاصية يمتاز احدهما عن الثاني بها فهو مستحيل عقلاً والخصم ربما يقول
هذا هو نفس النزاع عبرت عنه تعبيراً وصيرته دليلاً فان جماعة
من العقلاء صاروا الى اثبات جواهر عقلية من عقول مجردة ونفوس
مجردة قديمت قائمات بانفسها ويمتاز بعضها عن بعض بخواص وحقايق

٩) ف القضاء - ١٠) الفصل - ١١) ف وجوداً - ١٢...١٢) ب -

١٣١ - ١) في الحاشي ف - ٢) هو ابو القاسم بن محمد - ٣) ا اخرى

٤...٤) ب (اولاً كذلك ثم) عندم وعنه. ف عبرت عنها - ٥) ب صورته

ولم تمنع العقول ثبوتها ومن اراد ان يسلك هذه الطريقة فلا بد ان
١٣٢ يزيد فيها شروطاً حتى يتحقق الاستحالة وتتضح للعقل والله اعلم